مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٣١ (صيف ١٩٩٧)، ص ٢٨

تركيا والشرق الأوسط في التسعينات*

صبري سياري**

مع نهاية الحرب الباردة، وبعد حرب الخليج بالتحديد، تخلت تركيا عن سياستها الانكفائية في الشرق الأوسط بهدف القيام بدور إقليمي أكثر فعالية. وكانت المسألة الكردية، التي هي أهم مسألة مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية، قد أدت إلى مزيد من التدهور في العلاقات الصعبة أصلاً مع سورية، الأمر الذي ساهم في قرار أنقرة توقيع اتفاقية عسكرية مع إسرائيل. ويأتي وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة ضمن حكومة ائتلافية في تموز/يوليو ١٩٩٦ ليثير تساؤلات جدية بشأن هوية تركيا وعلاقاتها بكل من الغرب والعالم الإسلامي.

تمثّل التسعينات عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط. إذ لم يبرز عدد من العناوين الجديدة في السياسة الخارجية التركية فحسب، بل إن الخلفية السياسية الداخلية للسياسة الخارجية عرفت بدورها تغييرات متسارعة. ومن الواضح أن تركيا أصبحت اليوم، بعد عقود من الانكفاء الحذر عن محيطها الشرق الأوسطي، لاعباً أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة. وقد ظهر هذا التحول في عدد من القضايا تراوح بين التطورات في شمال العراق ومستقبل الأكراد وبين موقف أنقرة الأكثر حزماً تجاه دمشق والهادف إلى تقويض الدعم السوري لمنظمة المقاتلين الأكراد الانفصالية، حزب العمال الكردستاني. ويأتي تركيز تركيا على محيطها الشرق الأوسطي في وقت ازدياد الشعبية الانتخابية لحزب الرفاه الإسلامي، فأصبح أكبر حزب في البرلمان والفاعل الأقوى في التحالف الحكومي مع حزب الطريق القويم لليمين – الوسط. فكان لا بد، من أجل اعتلاء حزب الرفاه السلطة، بمواقفه الثابتة تجاه ضرورة قيام علاقات أوثق مع الدول الإسلامية، من أن يكون له انعكاسات مهمة على علاقات تركيا بالشرق الأوسط.

---

* **المصدر:** Sabri Sayari, "Turkey and the Middle East in the 1990's," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxvi, no. 3 (Spring 1997), pp. 44-55.

** المدير التنفيذي لمؤسسة الدراسات التركية، وأستاذ الشؤون الدولية في جامعة جورجتاون.

نحو سياسة شرق أوسطية فاعلة؟

تميزت علاقات تركيا بالعالم العربي، خلال فترة الحرب الباردة، بعدد من الخصائص:[١] أولاً، تجنبت تركيا التورط في الخلافات العربية الداخلية والصراع العربي – الإسرائيلي وغير ذلك من الصراعات الإقليمية، كالحرب العراقية – الإيرانية. ثانياً، سعت الحكومات التركية، بدرجات متفاوتة من النجاح، لإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية ودية – وإن لم تكن وثيقة – مع جميع الدول العربية وإيران وإسرائيل. وكانت سورية الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة. إذ إنها تشعر بالغبن جراء السيادة التركية على لواء هتّاي (الإسكندرون) الذي اقتطعته فرنسا سنة ١٩٣٩. ثالثاً، حافظت تركيا على موقف انكفائي قائم على عدم التدخل تجاه العالم العربي، باستثناء مشاركتها في حلف بغداد المشؤوم خلال الفترة ١٩٥٥ – ١٩٥٨. رابعاً، انتقلت تركيا بالتدريج، بعد اعترافها بإسرائيل سنة ١٩٤٩ – وتركيا هي البلد الوحيد ذو الأكثرية المسلمة الذي قام بذلك في حينه – إلى موقف أكثر تأييداً للفلسطينيين بعد حرب ١٩٦٧. ويعود هذا التحول إلى سببين: الأول، الضغوط السياسية الداخلية، بما فيها دور الإسلام المتعاظم في السياسة الانتخابية. والثاني يعود إلى رغبة أنقرة في علاقات سياسية أفضل مع العالم العربي، في وقت شهدت تركيا توترات في علاقاتها بالغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، بشأن القضية القبرصية. وأخيراً، ومنذ أزمة النفط خلال ١٩٧٣ – ١٩٧٤، أصبح للاقتصاد والتجارة وزن متزايد في سياسة تركيا الشرق الأوسطية، مع سعي الحكومات التركية لتسديد فواتير النفط من الدول العربية وإيران عبر زيادة تصدير تركيا البضائع والخدمات إلى دول المنطقة.

---

[١] انظر:

Ali L. Karaosmanoglu, "Turkey's Security and the Middle East," *Foreign Affairs*, vol. 62, no. 1 (Fall 1983), pp. 157-175; Christine Moss Helms, "Turkey's Policy Toward the Middle East: Strength Through Neutrality," *Middle East Insight*, vol. 6, no. 3 (Fall 1988), pp. 40-46.

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير عميق في تركيا، وأثارت تساؤلات أساسية تتعلق بدورها في التحالف العربي.[٢] وتمثلت ردة فعل تركيا الرئيسية تجاه الوضع الجديد في انتهاج سياسة أكثر فعالية في المناطق الإقليمية المحيطة – البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.[٣] وقد أدى تورغوت أوزال، رئيس الحكومة خلال الفترة 1984 – ١٩٨٩ ثم رئيس الجمهورية حتى وفاته سنة ١٩٩٣، دوراً رئيسياً في وضع هذه الاستراتيجيا، إذ رأى ترابطاً وثيقاً بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ثمين وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين. ووضع أوزال الاقتصاد والتجارة على سلم أولويات السياسة الخارجية، مقتنعاً بأن الطريق إلى التقدم الاقتصادي يمر عبر ازدياد التجارة مع جيران تركيا، الأمر الذي يتطلب بدوره مزيداً من الانخراط في المحيط الإقليمي. وكان لنهج أوزال ونظرته هذه أثر بالغ الأهمية في سياسة تركيا الخارجية، وخصوصاً في الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩١ عندما أشرف شخصياً على عدد من القرارات السياسية الحاسمة والمبادرات الجديدة.[٤]

كانت حرب الخليج خلال ١٩٩٠ – ١٩٩١ الحدث الأساسي الذي مهد الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في العالم العربي. وشكلت مؤازرة تركيا للتحالف ضد

---

[٢] Sabri Sayari, "Turkey: The Changing European Security Environment and the Gulf Crisis," *Middle East Journal*, vol. 46, no. 1 (Winter 1992), pp. 9-21; Kemal Kirisci, "New Patterns in Turkish Foreign Policy Behavior," in *Turkey: Political, Social, and Economic Challenges in the 1990s*, edited by Canan Balim, et al. (Leiden: E. J. Brill, 1995).

[٣] انظر:

Andrew Mango, *Turkey: The Challenge of a New Role* (Washington: Center for Strategic and International Relations, 1994); Graham Fuller and Ian Lesser, eds., *Turkey's New Geopolitics* (Boulder: Westview Press, 1993); Kenneth Mackenzie, "Turkey's Circumspect Activism, *The World Today*, vol. 49, no. 2 (February 1993), pp. 25-26.

[٤] لمعرفة آراء أوزال في سياسة تركيا الخارجية الجديدة وخياراتها، انظر مقابلته:

"Ozal: Turkiye'nin Onunde Hacet Kapilari Acilmistir," in *Turkiye Gunlugu*, no. 19 (Summer 1992), pp. 5-23.

العراق ابتعاداً ملحوظاً عن سياستها المعهودة، المرتكزة على عدم التدخل في الصراعات والحروب الإقليمية. وقد قامت تركيا بدور رئيسي في الحملة العسكرية والاقتصادية التي شنتها الأمم المتحدة ضد نظام صدام حسين، فأغلقت أنبوبي النفط اللذين ينقلان صادرات النفط العراقية، وسمحت للولايات المتحدة باستعمال قاعدة إنجيرليك الجوية في جنوب – شرق تركيا لضرب شمال العراق. واستطاع أوزال أن يناور ببراعة وسط معارضة داخلية قوية، واضعاً تركيا بحزم في صف التحالف.[٥] وكانت حساباته قائمة على عدم وجود أي مخاطرة في الانخراط في الحرب لاستحالة نجاح العراق في مواجهة الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة. ورأى أن مشاركة تركيا في أزمة الخليج تحقق لبلده أهدافاً رئيسية، منها: توسيع دور تركيا السياسي وازدياد نفوذها في الشؤون الإقليمية؛ الحصول على تسهيلات من واشنطن في مجالي الدفاع والتجارة الثنائية؛ الحصول على تسهيلات من بروكسل بهدف تحقيق عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية، وأخيراً زيادة فرص التعامل التجاري والمالي في الشرق الأوسط، وخصوصاً مع دول الخليج.[٦]

---

[٥] مع أن أوزال قام بدور مهم في تحديد الرد التركي بالنسبة إلى غزو العراق للكويت، فإنه أخفق في تحقيق جميع أهدافه، مثل انتشار قوات تركية في السعودية. أنظر التحليل الثاقب لدوره في عملية رسم السياسة التركية خلال حرب الخليج، في:

Oguz Eris, "Korfez Krizi ve Turkiye'de Karar Alma Sureci," in *Degisen Dunya ve Turkiye*, edited by Faruk Sonmezoglu (Istanbul: Baglam Yayinlari, 1995).

ولمعرفة تغطية الصحافة التركية للانتقادات الموجهة إلى أوزال، انظر:

Foreign Broadcast Information Service-Western Europe (*FBIS-WEU*), 13 and 14 August 1990؛ انظر أيضاً:

"Turkey's Ozal, U.S. Ally in Gulf Crisis, is Facing Mounting Opposition at Home," *Wall Street Journal*, 6 December 1990; "As Leader Keeps Nation War Role Secret, Many Turks Express Alarm," *New York Times*, 22 January 1991.

[٦] في شأن توقعات أوزال لنتائج حرب الخليج، انظر:

"Turkey's New Middle East Role as Ozal sees it," and "Will the Gambit Pay Off?"

والمقالان واردان في:

أدت استراتيجيا أوزال إلى نتائج متعارضة. فعلى الرغم من أن حرب الخليج أظهرت بوضوح أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب في منطقة الخليج، فإن هذا لم يؤد بالضرورة إلى علاقات أفضل لتركيا بالغرب. كذلك لم تتحقق الآمال الاقتصادية المتوقعة، إذ لم تزدد صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط. والأهم من ذلك أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق كلفت تركيا نحو ٢٠ مليار دولار في الفترة بين سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٤.[٧] وهكذا لم يفضِ سعي تركيا لدور إقليمي جديد في أوائل التسعينات إلاّ إلى نتائج ضئيلة في علاقاتها السياسية والاقتصادية بالدول العربية. أمّا مشاريع أنقرة الاقتصادية – مثل مشروع الـ ٢١ مليار دولار لنقل المياه الفائضة من نهري سيحان وجيحان إلى الدول العربية وإسرائيل عبر ما سمي "خط أنابيب السلام" – فإنها لم تر النور.[٨] لكن سياسة تركيا الفاعلة الجديدة أدت إلى نتيجة غير متوقعة: قلق العواصم العربية من عودة الهيمنة التركية في المنطقة.

المأزق الكردي ونتائجه

أدت التطورات في العراق، التي نجمت عن حرب الخليج، إلى بروز مشكلة أمنية رئيسية لتركيا دفعتها إلى الانخراط في شؤون جارها الجنوبي بشكل لم يكن في حسبان صانعي السياسة التركية. إذ ازدادت المشكلة الكردية تعقيداً بالنسبة إلى تركيا، بسبب العوامل التالية: فشل التحالف في القضاء على نظام صدام حسين؛

Briefing (Ankara), 11 February 1991.

[٧] لمعرفة التقديرات التركية، انظر:

Milliyet (Istanbul), 17 January 1995.

وبحسب سليمان ديميريل، الرئيس الحالي لتركيا، فإن تركيا حصلت من "أصدقائنا في الخليج" على ما بين ٣ و٤ مليارات دولار كتعويض. انظر:

"Turkey, Hurt by Iraq Curbs, Asks Help," *Washington Post*, 5 June 1994.

[٨] George E. Gruen, "Dynamic Progress in Turkish-Israeli Relations," *Israel Affairs*, vol.1, no. 4 (Summer 1995), pp. 63-64; George E. Gruen, "Turkey's Potential Contribution to Arab-Israeli Peace," in *Turkish Review of Middle East Studies Annual 1993* (Istanbul: Foundation for Middle East and Balkan Studies, 1994).

انحسار التمرد الكردي ضد صدام في شمال العراق؛ هروب عشرات الآلاف من اللاجئين الأكراد إلى تركيا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩١. ومن أجل منع تدفق مزيد من اللاجئين الأكراد، وافقت أنقرة على جعل قاعدة إنجيرليك الجوية مقراً لـ"عملية توفير الراحة" التي قام بها التحالف، والتي هدفت إلى حماية الأكراد العراقيين شمالي خط العرض ٣٦ من هجمات الجيش العراقي. لكن ما نظر إليه الساسة الأتراك في البدء على أنه عملية إنسانية، أفضى إلى نتائج سياسية سلبية لم تكن في حسبانهم: إذ عمل أتراك شمال العراق غير الخاضعين لبغداد، وتحت حماية الغرب، على وضع أسس كيان كردي سياسي جديد.[٩] ولقد كانت أنقرة تعارض دائماً وجود دولة كردية مستقلة على حدودها نظراً إلى إمكان إثارتها الشعور القومي الكردي داخل تركيا، لكنها قبلت على مضض الكيان الكردي الجديد المعتمد كلياً على "عملية توفير الراحة".[١٠]

إلاّ إن الوضع الناشئ في شمال العراق أدى إلى تفاقم المشكلة الكردية بالنسبة إلى تركيا.[١١] إذ عمل حزب العمال الكردستاني، الذي ما انفك يشن حرب عصابات منذ سنة ١٩٨٤ لإقامة دولة كردية مستقلة عن تركيا، على الاستفادة من غياب السلطة في شمال العراق منشئاً قواعد له بالقرب من الحدود التركية. وبالإضافة إلى تقوية

---

[٩] من أجل تحليل للمواقف وللسياسة التركية تجاه "عملية توفير الراحة"، انظر:
Kemal Kirisci, "Provide Comfort or Trouble: Operation Provide Comfort and its Impact on Turkish Foreign Policy," *Turkish Review of Middle East Studies Annual 1994-1995* (Istanbul: Foundation for Middle East and Balkan Studies, 1994).

[١٠] انظر، على سبيل المثال، تصريح سليمان ديميريل الذي يكرر فيه موقف تركيا التقليدي من إقامة دولة كردية في الشرق الأوسط، في:
FBIS-WEU, 12 November 1992.

[١١] بشأن المسألة الكردية في تركيا، انظر:
Mango, op. cit., chapter 2; Graham Fuller, "The Fate of the Kurds," *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 2 (Spring 1993), pp. 108-121; Bilge Nur Criss, "The Nature of PKK Terrorism in Turkey," *Conflict and Terrorism*, vol. 18 (January-March 1995), pp. 17-36.

حزب العمال الكردستاني، أدت تطورات ما بعد حرب الخليج إلى ازدياد الوعي القومي لدى مواطني تركيا الأكراد، وخصوصاً أولئك المقيمين بالجزء الجنوبي الشرقي. فأصبح التحدي الذي يشكله حزب العمال الكردستاني لوحدة تركيا السياسية والإقليمية، الهمّ الأول والأهم في سياستها الداخلية والخارجية. وكان للمواجهة العنيفة التي انتهجها حزب العمال الكردستاني وللحملة العسكرية التركية من أجل القضاء عليه، تكاليف باهظة جداً: أكثر من ٢٠ ألف ضحية، وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي في جنوب شرق تركيا؛ كذلك اضطرت الحكومة إلى تسخير قسم كبير من مواردها الاقتصادية لمحاربة حزب العمل الكردستاني.

احتلت المشكلة الكردية مركز الصدارة في علاقات تركيا بجيرانها، وخصوصاً العراق وسورية.[١٢] إذ ساهم التفتت الجاري، كأمر واقع للدولة العراقية، في بعث المشاعر القومية الكردية، وهو ما حدا أنقرة على تحديد أولوياتها في: أولاً، الحفاظ على وحدة العراق السياسية والجغرافية؛ ثانياً، إعادة شكل من أشكال الانضباط على امتداد الحدود العراقية – التركية.[١٣] وقد سعت تركيا، بعد اقتناعها بأن زمام السلطة لا يزال في يد صدام، لعلاقات طبيعية بحكومته، وعملت من خلال القنوات

---

[١٢] انظر:

Suha Bolukbasi, "Ankara, Damascus, Baghdad and the Regionalization of Turkey's Kurdish Secessionism," *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 14, no. 4 (Summer 1991), pp. 15-36; Robert Olson, "The Kurdish Question and Turkey's Foreign Policy, 1991-1995: From the Gulf War to the Incursion into Iraq," *Journal of South and Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (Fall 1995), pp. 1-30.

[١٣] انظر:

Mahmut Bali Aykan, "Turkey's Policy in Northern Iraq, 1991-1995," *Middle Eastern Studies*, vol. 32, no. 4 (October 1996), pp. 351-354.

الدبلوماسية على تأييد إنهاء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق.[١٤]

كانت أنقرة بموجب غطاء اتفاقية "للمطاردة الساخنة" عُقدت بينها وبين بغداد سنة ١٩٨٤، قد شنت خلال الثمانينات عدة حملات عسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني. ومنذ نهاية حرب الخليج استمرت تركيا في سياسة التدخل هذه، الهادفة إلى جعل حزب العمال في وضع دفاعي ومنعه من استعمال المنطقة الحدودية ملاذاً آمناً لمقاتليه. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، أرسلت أنقرة ٤٠ ألف جندي عبر الحدود العراقية، في عملية عسكرية استمرت ستة أسابيع بهدف القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني وبنيته اللوجستية. وعقب القتال الذي جرى بين الفصائل الكردية المتنافسة في سنة ١٩٩٦، أعلن المسؤولون الأتراك عزم أنقرة على إقامة "منطقة أمنية" داخل العراق على امتداد الحدود العراقية – التركية. ولاقى المشروع التركي هذا انتقاداً شديداً من بغداد وغيرها من العواصم العربية، ولم يلق ترحيباً في الغرب عامة. ونتيجة ردات الفعل الإقليمية والدولية هذه تراجعت تركيا عن تطبيق مشروعها.

كان لتهديدات حزب العمال الكردستاني أثرها السلبي في العلاقات السورية – التركية، التي كانت حذرة خلال معظم فترة الحرب الباردة.[١٥] إذ إن أنقرة ترى في دمشق المصدر الرئيسي لحزب العمال الكردستاني على صعيدي الدعم اللوجستي الخارجي والتدريب.[١٦] وعلى الرغم من أن المسؤولين الأكراد كانوا يشكون في تورط

---

[١٤] "Turkey Hints at a New Flexibility Toward Saddam," *Washington Post*, 24 September 1996; "Turks, Opposing U.S., Urge Iraq to Take Control of Kurdish Area," *New York Times*, 21 September 1996.

[١٥] David Kushner, "Conflict and Accommodation in Turkish-Syrian Relations," in *Syria Under Assad*, edited by Moshe Maoz and Avner Yaniv (London: Croom Helm, 1986).

[١٦] لمعرفة الموقف التركي، انظر:

Syria and International Terrorism (Ankara: Turkish Democracy Foundation, 1996); Sukru Elekdag, "Two and a Half War Strategy," *Perceptions: Journal of International*

سورية في شؤونهم السياسية الداخلية منذ أواسط السبعينات، فإنهم حافظوا على ضبط النفس إجمالاً حتى تصاعُد أنشطة حزب العمال الكردستاني في التسعينات. ومع تزايد الفعالية القتالية للحزب بدأ المسؤولون الأتراك ووسائل الإعلام بشجب سورية علناً، ودعوة الحكومة إلى إجراءات أكثر صرامة، لوقف الدعم السوري للأكراد.[١٧] وفي الوقت الذي كانت الحكومة التركية تسعى لتعاون مع سورية على صعيد المسألة الكردية،[١٨] فإنها أصبحت أكثر حذراً وارتياباً حيال السياسات السورية.

في المقابل، نفت سورية الاتهامات التركية بشأن تورطها مع حزب العمال الكردستاني، ورفعت وتيرة حملتها ضد الاستعمال التركي لمياه الفرات. ساعية لكسب تأييد دول عربية أُخرى فيما يتعلق بهذه المسألة. إن سورية، وكذلك العراق يعارضان خطط تركيا لتحويل مجرى مياه الفرات في سبيل خدمة مشروع الري الضخم والمعروف بالمشروع الأناضولي الكبير.[١٩] ومن جهة أُخرى، ترفض تركيا ادعاءات

Affairs (Ankara), vol. 1, no. 1 (March-May 1996), pp. 33-57.

[١٧] انظر، مثلاً:

Erhan Yarar, "Turkiye'nin Suriye Stratejisi Degismeli!," Yeni Yuzyil (Istanbul), 13 January 1997.

أثار مسؤولون أتراك رفيعو المستوى، مثل الرئيس ديميريل ورئيسة الحكومة تشيلر، علناً مسألة التأييد السوري لحزب العمال الكردستاني في مناسبات متعددة. انظر:

Duygu Bazoglu Sezer, *Turkey's Political and Security Interests and Policies in the New Geostrategic Environment of the Expanded Middle East* (Washington: Henry L. Stinson Center, July 1994), p. 20.

[١٨] في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وقّعت سورية وتركيا "بروتوكولاً أمنياً" يقضي بتنسيق جهودهما ضد الجماعات الإرهابية، بما فيها حزب العمال الكردستاني. انظر:

Newspot (Ankara), 2 December 1993.

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٤، اجتمع وزراء خارجية إيران وسورية وتركيا في دمشق للبحث في مسائل إقليمية، وخصوصاً النتائج الأمنية للمشكلة الكردية. انظر:

Hurriyet (Istanbul), 23 and 24 August 1994.

[١٩] بشأن قضية المياه، انظر:

Robins, *Turkey and the Middle East*, chapter 8; John Bulloch and Adel Darwish, *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East* (London: Gollancz, 1993).

سورية والعراق بـ"حقوق مكتسبة"، وترفض أيضاً اتهاماتهما بأن المشروع الأناضولي سيحد من مواردهما المائية. وتحاجّ أنقرة بأن توزيع المياه بين الدول الثلاث يجب أن تحكمه معايير تقنية وعملية بهدف الاستعمال الأقصى عدالة لمصادر المياه في المنطقة.[٢٠]

وبينما كان المسؤولون الأتراك يترددون سابقاً في ربط التأييد السوري للحركة الانفصالية الكردية بمسألة المياه، فإنهم يرون الآن أن سورية تستعمل حزب العمال الكردستاني للحصول على تنازلات من أنقرة على صعيد توزيع المياه على الدول المحيطة.[٢١] وكان وزير الخارجية التركي السابق، دنيز بايكال، عبّر عن الرأي التركي السائد، إذ قال: "ثمة دوائر تدعي أنها بحاجة إلى مزيد من المياه لغسل أيديها من دماء الإرهاب."[٢٢] وقد أدت جهود سورية لكسب تأييد الدول العربية إلى بيان صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن اجتماع في دمشق لوزراء خارجية سبع دول عربية، ينتقد تركيا ويدعو إلى اتفاقية دائمة لتقاسم المياه كبديل من الاتفاق الموقت الذي تسمح أنقرة، بموجبه، بوصول ٥٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية إلى سورية.[٢٣]

ساهم تدهور العلاقات بين أنقرة ودمشق، مساهمة جزئية، في توقيع تركيا اتفاق التدريب والتثقيف العسكري الجديد مع إسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٦. وينص الاتفاق على "تسهيل التعاون بين البلدين في مجال التثقيف العسكري" من خلال عدد من الإجراءات، بما فيها التدريب المشترك لسلاحي الجو، وزيارات القطع البحرية،

---

[٢٠] لمعرفة وجهة النظر التركية الرسمية، انظر:

Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Water Issues Between Turkey, Syria, and Iraq," *Perceptions: Journal of International Affairs*, vol. 1, no. 2 (June-August 1996), pp. 82-112.

[٢١] لمعرفة آراء المراقبين والمحللين الأتراك فيما يتعلق بالترابط بين التأييد السوري لحزب العمال الكردستاني والخلاف بشأن المياه، انظر:

Sabahattin Sen, ed., *Su Sorunu, Turkiye, ve Ortadogu* (Istanbul: Baglam Yayinlari, 1993).

[٢٢] وزير الخارجية السابق، دنيز بايكال، مقتبس في:

Turkish Probe (Ankara), 5 January 1995.

[٢٣] *Hurriyet* (Istanbul), 2 January 1996.

وتبادل العناصر العسكرية، والتدريب المشترك في الأكاديميات العسكرية.[٢٤] وستتم زيارة كل من الطائرات الإسرائيلية والتركية للبلد الآخر أربع مرات سنوياً ولمدة أسبوع في كل زيارة، لكن الطائرات الإسرائيلية لن تكون مزودة بأجهزة استطلاع إلكترونية خلال تلك الزيارات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تم توقيع اتفاق آخر تقوم إسرائيل، بموجبه، بمساعدة تركيا في تطوير أسطولها من طائرات الفانتوم إف – ٤ لقاء مبلغ يقدر بنحو ٦٥٠ مليون دولار.

عمل المسؤولون الأتراك على التقليل من المضامين الاستراتيجية للاتفاق مع إسرائيل، وأصروا مراراً على: أنه لا يشكل تحالفاً عسكرياً؛ وأنه ليس موجهاً ضد أي طرف ثالث؛ وأنه شبيه باتفاقات التدريب والتثقيف العسكري التي وقّعتها تركيا مع كثير من الدول الأُخرى.[٢٥] وعلى الرغم من هذه التفسيرات فإن من الجلي أن تركيا تأمل بتحقيق مجموعة أهداف استراتيجية من وراء زيادة تعاونها العسكري مع إسرائيل؛ من هذه الأهداف: معادلة النتائج السلبية المحتملة لزيادة الروابط العسكرية بين سورية واليونان، الجارتين اللتين تربطهما بأنقرة علاقات متوترة.[٢٦] ومنها أيضاً: توفير مصادر بديلة من نظم الأسلحة والأجهزة العسكرية في ضوء الصعوبات المتزايدة في الحصول على أسلحة متطورة من الولايات المتحدة، نظراً إلى اعتراض اللوبيات المعارضة لتركيا وجماعات حقوق الإنسان الأميركية. كما كان ثمة هدف آخر من وراء قرار تركيا بتوسيع تعاونها العسكري مع إسرائيل هو إيصال رسالة إلى سورية بشأن المخاطر الأمنية الناجمة عن اتباع سياسات عدائية.

---

[٢٤] ثمة نص للاتفاق في:
Ibid., (Istanbul), 14 June 1996.

[٢٥] انظر:
"Turkey's Military Training Cooperation Agreement with Israel," Turkish Embassy Press Release, Washington, 10 April 1996.

[٢٦] برزت، منذ سنة ١٩٩٥، تقارير عن حلف عسكري بين أثينا ودمشق ينص على حقوق الهبوط للطائرات الحربية اليونانية في سورية. وكان المسؤولون اليونان، مثل وزير الدفاع غيراسيموس أرسينس، قد أشاروا إلى وجود هذا الحلف ودعوا إلى بناء تحالف مضاد لتركيا بين كل الدول المحيطة بتركيا. انظر:
FBIS-WEU, 4 April 1996.

نظر الأتراك إلى الاتفاق الإسرائيلي – التركي كخطوة براغماتية تهدف إلى تدعيم قوة تركيا العسكرية.[٢٧] وبما أن الجيش التركي كان وراء الاتفاق، بالإضافة إلى الشعور السائد بأن التعاون الأمني الإسرائيلي – التركي يشكل دعماً لتركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني، فإن الاتفاق حظي بتأييد واسع في أوساط الرأي العام. لكنه تعرض، في الوقت عينه، لانتقادات شديدة أبدتها القوى السياسية الإسلامية ووسائل الإعلام.[٢٨] فكان أن شجبت قيادة حزب الرفاه الإسلامي شجباً قوياً تعاظم العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل خلال حملة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الانتخابية البرلمانية. وبعد توقيع الاتفاق في شباط/فبراير ١٩٩٦، أعلن أربكان وقادة حزب الرفاه أنهم سيلغون العمل به ما أن يصلوا إلى السلطة.

كذلك تعرض الاتفاق التركي – الإسرائيلي لانتقاد من جانب الدول العربية وإيران. أمّا مصر، التي كانت تركيا بنت علاقات جيدة معها في العقد السابق، فقد طلبت تفسيراً لطبيعته وأهدافه. وبعد قمة عُقدت في دمشق في حزيران/يونيو ١٩٩٦، واستمرت يومين، أصدر قادة كل من مصر والسعودية وسورية بياناً مشتركاً يعبر عن قلقهم، ويطلب من تركيا إعادة النظر في الاتفاق. وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة لاحقاً، في الشهر نفسه، صدر نداء مماثل على الرغم من أن سورية لم تحصل على إدانة صريحة لتركيا بسبب معارضة الأردن القوية لذلك.[٢٩]

---

[٢٧] انظر، على سبيل المثال:
"Turkey-Israel Forge Closer Ties," *Turkish Probe* (Ankara), 15 March 1996; Israil'le Yeni Projeler," *Milliyet* (Istanbul), 29 Augst 1996.

[٢٨] انظر، على سبيل المثال:
Salih Berber, "Halka Ragmen TC-Israil Isbirligi," *Sebat* (Istanbul), June 1996.

[٢٩] "Syria Fails to Turn Summit into an Anti-Turkish Forum," *Turkish Probe* (Ankara), 28 June 1996.

تركيا وعملية السلام

منذ المنعطف التاريخي في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين المتمثل في اتفاق أوسلو،[٣٠] أيدت تركيا بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط كونها خطوة مهمة في اتجاه الاستقرار الإقليمي، ومنطلقاً لزيادة التعاون الاقتصادي وفرص التبادل والاستثمار بين دول المنطقة. كذلك يتوقع المسؤولون الأتراك أن يحرر الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني تركيا من نير التوازن الصعب بين التزاماتها الدبلوماسية والسياسية تجاه إسرائيل من جهة، وبين جهودها لإظهار تضامنها مع العالمين العربي والإسلامي من جهة أُخرى. إذ طالما أدى التعارض بين هذين الاتجاهين في السياسة الخارجية التركية إلى انتقادات من كلا الطرفين، وخصوصاً من جانب الدول العربية.

شاركت تركيا، منذ سنة ١٩٩٢، في محادثات متعددة الأطراف بشأن العملية السلمية الشرق الأوسطية، وخصوصاً المحادثات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والمياه، والحد من التسلح.[٣١] كما أنها أيدت الحكومة الفلسطينية الجديدة، وكانت من أول الدول – والعضو الوحيد في حلف الناتو – التي اعترفت دبلوماسياً بالفلسطينيين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.[٣٢] وبعد أن رفعت تمثيلها الدبلوماسي لدى كل من

---

[٣٠] انظر:

Sami Kohen, "On the Future of the Middle East," *Perceptions: Journal of International Affairs*, vol. 1, no. 2 (June-August 1996); Kemal Kirisci, "Turkey in Search of Security in the Middle East," *Perceptions: Journal of International Affairs*, vol. 1, no. 1 (March-May 1996), pp. 151-168.

[٣١] George E. Gruen, "Turkish-Israeli Relations: Crisis or Continued Cooperation?" *Jerusalem Letter*, Jerusalem Center for Public Affairs, 15 July 1996.

[٣٢] انظر:

Mahmut Bali Aykan, "The Palestinian Question in Turkish Foreign Policy From the 1950s to the 1990s," *International Journal of Middle East Studies*, vol.

منظمة التحرير وإسرائيل إلى مستوى السفراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، سعت أنقرة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين، عارضة عليهم العون في مجال الإسكان وغيره من البنى التحتية. كذلك تبادلت أنقرة والسلطة الفلسطينية زيارات وفود رسمية رفيعة المستوى، وعارض رئيس السلطة ياسر عرفات الانتقادات العربية الشديدة اللهجة لتركيا على توقيعها الاتفاق الإسرائيلي – التركي.

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأتراك كانوا ينظرون بإيجابية إلى احتمالات الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي النابعة من العملية السلمية، فإنهم معنيون أيضاً بتأثيرها في دور سورية العسكري والاستراتيجي تجاه تركيا. وهم يعتقدون أن دمشق ستكون، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية، في وضع أفضل عسكرياً، الأمر الذي يمكنها من دعم مطالبها ضد تركيا حيال مسألة المياه، وحتى حيال قضية السيادة على لواء هتاي (الإسكندرون).[٣٣] كذلك تبرز مسألة الموقف الأميركي من الخلافات السورية – التركية؛ إذ ترى أنقرة أن واشنطن لا تؤيدها تماماً في انتقادها لعلاقات سورية بحزب العمال الكردستاني، وذلك سعياً من واشنطن لتعزيز دورها كوسيط فاعل من أجل التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل وسورية.

القيود الداخلية على
سياسة تركيا الشرق الأوسطية

أظهرت الانتخابات النيابية التركية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ النمو المتعاظم للإسلام السياسي في الداخل. فقد حصل حزب الرفاه الإسلامي على ٢١ في المئة من مجموع أصوات الناخبين ونال ١٥٨ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً في البرلمان. واستطاع حزب الرفاه، بقيادة نجم الدين أربكان، أن يصل إلى سدة الحكم عبر تحالف مع حزب الطريق القويم لليمين – الوسط في تموز/يوليو ١٩٩٦، وذلك بعد فشل محاولة التحالف بين حزبين من اليمين – الوسط. ويشكل وصول حزب الرفاه إلى

25, no. 1 (February 1993), pp. 91-110.

[٣٣] كتب السفير التركي السابق في واشنطن، سوكرو إليكداغ (Sukru Elekdag): "عندما يتحقق السلام بين سورية وإسرائيل فإن من المتوقع أن تسعى سورية لتحقيق أهدافها في مطالبتها بالسيادة على لواء الإسكندرون ومياه الفرات، وذلك بشكل أكثر فعالية." انظر:
Elekdag, op. cit., p. 52.

السلطة والقوة المتنامية للإسلام السياسي تطوراً رئيسياً جديداً في المعترك السياسي التركي.[٣٤] فهو، على الصعيد الداخلي، تحدٍ لنظام الحكم العلماني، ويطرح بإلحاح مشكلة هوية تركيا بعد أن سارت النخبة التركية الحاكمة، منذ تأسيس الجمهورية سنة ١٩٢٤، على خطى كمال أتاتورك في الالتحاق بالغرب بدلاً من الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وقد أدت هوية تركيا المتجهة نحو الغرب دوراً مركزياً في استراتيجية أتاتورك في الحداثة والتغيير الاجتماعي. وعلى الرغم من أن تركيا عرفت صعوداً متدرجاً للإسلام السياسي منذ الانتقال إلى الديمقراطية ونظام تعدد الأحزاب سنة ١٩٥٠، فإن نظرة أتاتورك ومبادئه المؤسِّسة لم تشهد تحدياً جدياً إلاّ مؤخراً.

فعلى عكس نظرة أتاتورك، يصرّ الإسلاميون على أن هوية تركيا تكمن في انتمائها إلى المجموعة الإسلامية، لا في كونها عضواً في المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية الغربية، وتأتي نتائج استطلاعات الرأي العام لتؤكد أمرين: الانقسامات القائمة بين الأتراك بشأن هذه المسألة، وتعاظم حجم التيار الذي يرى انتماءه إلى الدول الإسلامية.[٣٥] وكان للمواقف الأوروبية السلبية تجاه تركيا (كما تجلت في تردد الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا عضواً فيه)، ولعدم الاكتراث الغربي لمأساة مسلمي البوسنة والأتراك الأذربيجانيين، دور في تحول الشعور التركي سلباً تجاه العلاقات بالغرب.

أدى صعود حزب الرفاه إلى احتدام الجدل الداخلي بين القوى العلمانية والإسلامية فيما يتعلق بهوية تركيا.[٣٦] فدانت الأحزاب الإسلامية سياسة تركيا الخارجية

---

[٣٤] انظر:
Sabri Sayari, “Turkey’s Islamist Challenge,” *Middle East Quarterly*, vol. 3, no. 3 (September 1996), pp. 35-43.

[٣٥] بحسب استطلاعات الرأي التي أجرتها وكالة المعلومات الأميركية سنة ١٩٩٦، فإن ٤٧ في المئة من الأتراك يعتبرون تركيا جزءاً من المجموعة الإسلامية؛ و٢٧ في المئة يعتبرونها جزءاً من أوروبا؛ و١٥ في المئة يقولون بالرأيين. انظر:
“Turks Shift Toward Islamist Orientation, Staunch Secularism Declines,” *Opinion Analysis*, U.S. Information Agency, Washington, 12 September 1996.

[٣٦] لمعرفة وجهات نظر وتحليلات متعددة بشأن مسألة الهوية في تركيا. انظر:

للغرب، وعضويتها في حلف الناتو، وجهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك علاقاتها الأمنية والسياسية الثنائية بالولايات المتحدة. ودعت، في الوقت عينه، إلى روابط أوثق مع مجموع الدول الإسلامية، وإلى تحسين علاقات تركيا بجيرانها العرب وبإيران.[٣٧] وقد عبر أربكان مراراً عن رغبته في أن تكون تركيا رائدة في إنشاء "اتحاد للدول الإسلامية" يهدف إلى تمكين الدول الإسلامية من زيادة قوتها في السياسة الدولية، وتخليص تركيا من "هيمنة" الغرب و"الخضوع" له.[٣٨]

تذبذبت سياسة حزب الرفاه، منذ وصوله إلى السلطة، بين الاعتدال والوفاء بتعهداته بالنسبة إلى عدد من قضايا السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، تخلى الإسلاميون عن معارضتهم لعضوية تركيا في حلف الناتو، ولاتفاقية الوحدة الجمركية التي وقّعتها أنقرة مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥. أمّا انتقادات الرفاه اللاذعة للولايات المتحدة وأوروبا فقد خفت لهجتها كثيراً، وأعلن مسؤولو الحزب استعدادهم لإقامة علاقات ودية مع حلفاء تركيا الغربيين.[٣٩] وقد شجب أربكان، انسجاماً مع مواقفه خلال الأعوام الطويلة الماضية، اتفاق التثقيف العسكري والتدريب الذي وُقِّع مع إسرائيل سنة ١٩٩٦، ووعد بإلغائه عندما يتولى حزب الرفاه زمام الحكم. لكن ما إن برز إمكان مواجهة كبيرة مع العسكريين الأتراك – وهم الطرف الرئيسي الداعم للاتفاق – حتى صدّقت الحكومة على الاتفاق على الرغم من معارضة الجماعات ووسائل الإعلام الإسلامية.

من جهة أُخرى، اتخذ أربكان عدة إجراءات تؤكد التزامه جعل تركيا في صف الدول الإسلامية، وتحيي آماله الكبيرة بإقامة تحالف للأمم المسلمة. وعلى عكس رؤساء الحكومات السابقين الذين كانوا يزورون العواصم الغربية في أولى زياراتهم الرسمية، اتجه أربكان شرقاً إلى إيران، ووقّع في طهران اتفاقاً للغاز الطبيعي قيمته ٢٣ مليار دولار. وعلى الرغم من أن الاتفاق كان تم الشروع فيه من جانب حكومة التحالف

"Kimlik Tartismalari ve Etnik Mesele," *Turkiye Gunlugu*, no. 33 (March-April 1995).

[٣٧] انظر:

Sayari, "Turkey's Islamist Challenge," op.cit.

[٣٨] Ibid.

[٣٩] انظر، على سبيل المثال، تصريح أربكان في:

Hurriyet (Istanbul), 28 December 1996.

السابقة وعكس اهتمام تركيا بتأمين حاجاتها من الطاقة، فقد انتقدته واشنطن بشدة.[٤٠] وفي زيارته الرسمية الثانية تحدى أربكان التحذيرات المنطلقة من الداخل ومن القوى الغربية وقام بزيارة ليبيا في خطوة أمِل بأن تكون تعبيراً عن التضامن الإسلامي. فكانت خيبة أمله كبيرة عندما هاجم الزعيم الليبي معمر القذافي تركيا لعلاقاتها الحميمة بالولايات المتحدة ولسياستها الكردية.[٤١] وقد لجأ زعيم حزب الرفاه، بالإضافة إلى زياراته للخارج، المثيرة للجدل، إلى الوسائل الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية لتحسين علاقات تركيا بجيرانها العرب، بما فيها إرسال مبعوثين إلى دمشق وبغداد. وفي خطوة تخرج بوضوح عن الخط الذي كانت الحكومات التركية تتبعه في الماضي، سعى مسؤولو الحزب لتبرئة سورية وإيران من تعاونهما مع حزب العمال الكردستاني، وأشاروا إلى أن تركيا قد تنتهج خطاً أكثر ليناً حيال النزاع بشأن مشكلة المياه مع جيرانها العرب.[٤٢]

إن القوة الانتخابية المتعاظمة للإسلاميين قد تكرس حقبة جديدة في سياسة تركيا الشرق الأوسطية. فإذا ما تمكن حزب الرفاه من الاستمرار في السلطة، وخصوصاً إذا مكنته الانتخابات النيابية المقبلة من تحقيق أكثرية تتيح له الحكم منفرداً، فإن تركيا ستسعى لإقامة روابط أوثق مع الدول الإسلامية في الوقت الذي

---

[٤٠] انظر:

"U.S. Decries Turkey's Gas Deal With Tehran," *Washington Post*, 13 August 1996;
"Turkey-Iran Gas Deal: A Test of U.S. Law on Terror?" *New York Times*, 13 August 1996.

[٤١] أحدثت تصريحات الزعيم الليبي اضطراباً في تركيا، ووجّهت الأحزاب العلمانية ووسائل الإعلام انتقادات شديدة إلى أربكان. انظر:

"Turk's Libya Trip Causes Political Crisis at Home," *Washington Post*, 8 October 1996;
Sedat Ergin, "Erbakan'in Turkiye Cumhuriyetine Ayibi," *Hurriyet* (Istanbul), 10 October 1996.

[٤٢] انظر:

Hurriyet (Istanbul), 9 August 1996.

تقلل من التزاماتها السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة وأوروبا.[٤٣] أمّا في الوقت الحاضر، فإن ثمة مجموعة عقبات تحول بين الرفاه وبين تحقيق أهدافه في إحداث تغييرات جذرية في السياسة الخارجية، بما فيها علاقات تركيا بالشرق الأوسط؛ أولها شريك الرفاه في التحالف الحكومي، حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر التي تشغل منصب وزير الخارجية. وإذا ما استطاع أربكان أن يلتف حول وزارة الخارجية أحياناً من خلال شبكة مبعوثيه ومستشاريه في السياسة الخارجية، فإنه ملزم بأن يأخذ في الاعتبار مواقف شريكه في التحالف بالنسبة إلى عدة مسائل، مثل علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي. وهو ملزم أيضاً بمواقف الجيش التركي الذي ينظر بحذر إلى أي تغيير رئيسي في سياسات تركيا الخارجية والدفاعية، وخصوصاً فيما يتعلق بعضوية تركيا في حلف الناتو واتجاهها الموالي للغرب في السياسة الدولية. بالإضافة إلى هذه العوائق الداخلية، فإن هدف الرفاه في التغيير الجذري في مواقف تركيا الشرق الأوسطية تعترضه أيضاً عوامل إقليمية، منها: الآثار السلبية المستمرة للتركة التاريخية في العلاقات التركية – العربية؛ القلق الجدي الذي تبديه عدة دول عربية، مثل مصر والأردن وتونس، حيال علاقات حزب الرفاه بجماعات المعارضة الإسلامية الناشطة على أراضيها؛ وأخيراً رؤى الرفاه اللاواقعية فيما يتعلق بالتضامن والتعاون بين الدول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٤٤]

---

[٤٣] الانتخابات النيابية المقبلة مقررة لسنة ٢٠٠٠. لكن ثمة احتمال قوي أن تشهد تركيا انتخابات مبكرة قبل نهاية الدورة الحالية للبرلمان.

[٤٤] حافظ الرفاه على روابط وثيقة مع الجماعات الإسلامية، مثل حركة "حماس" والإخوان المسلمين في مصر. وقد حضر ممثلون عن عدة جماعات إسلامية مؤتمر حزب الرفاه السنوي الذي عقد في أنقرة سنة ١٩٩٦. انظر:
Yeni Yuzyil (Istanbul), 14 October 1996.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf